تنامي ظاهرة اقتصاد الظل وانعكاسها على رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠

د / أحمد عبدالستار أحمد تمام

محاضر بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية

المقدمة

أدى اعتماد قادة العالم لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي تم فى إطار الجولة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠١٥، إلى سعي جميع الدول إلى وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. وكانت مصر ضمن هذه الدول حيث وضعت استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، والتي تهدف من خلالها أن تصبح من أكبر ٣٠ دولة فى العالم من ناحية سعادة المواطن، ومستوى التنافسية، والقوة الاقتصادية، وذلك من خلال تحقيق أهداف معينة، مع بلوغ عام ٢٠٣٠.

على أن تحقيق هذه الأهداف يصطدم بواقع مرير، تمثل فى رواج ظاهرة اقتصاد الظل، حيث بلغ فى تقدير البعض[١] حوالي أربعة تريليونات جنيهًا فى عام ٢٠١٨، بينما بلغ متوسط ما يمثله من الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة من ١٩٩١ وحتى ٢٠١٥ حوالي ٣٤,٢٤٪[٢]، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية يتم تشغيلها بمستوى أقل من المستوى الأمثل للتشغيل وبتكلفة مرتفعة، دون الخضوع لرقابة الحكومة، أو تحصيل ضرائب عنها.

وهو ما يتعارض مع فلسفة فكرة التنمية المستدامة؛ فالتنمية المستدامة بمفهومها التقليدي، تقوم على أساس استغلال الموارد الطبيعية بشكل رشيد، والمحافظة على التوازن البيئي، مع مراعاة مصالح الأجيال القادمة، فكيف يتم ذلك مع رواج ذلك القطاع الخفي، وغير الخاضع لأية ضوابط ولا أية رقابة، أضف إلى ذلك، ما يؤدي

(١) دراسة لاتحاد الصناعات المصرية، للمزيد من المعلومات راجع:
http://www.fei.org.eg/index.php/ar/downloads-ar

(2) (Leandro Medina, Friedrich Schneider: "Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?", IMF Working Paper, WP/18/17 , Washington, 2018,P.P 63, 71.

إليه ذلك القطاع من تأثير سلبي في عجلة الإنتاج، وفي الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛ كل ذلك دفع الحكومة إلى أن تضع هدف القضاء على اقتصاد الظل ضمن أولويات رؤية مصر ٢٠٣٠.

على أن الإشكالية الرئيسة تتمثل في توفير الآليات والحوافز التي تستطيع الحكومة من خلالها دمج ذلك القطاع، بدايةً من حصر اقتصاد الظل- وذلك نظرًا لعدم توافر بيانات رسمية حول حجم ذلك الاقتصاد- مرورًا بإصدار التشريعات التي تجذب المصريين للتعامل داخل القنوات الشرعية، وتغير ثقافتهم في التعاملات الحكومية، وصولًا إلى إزالة كافة الأسباب التي ساهمت في خلق ورواج تلك الظاهرة.

مشكلـة الدراســة وأهدافهـا:

تتحدد المشكلة الرئيسة للدراسة، فيما يثيره العرض السابق من تساؤل حول تأثير التزايد المطرد في ظاهرة اقتصاد الظل على خطة مصر للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، ومدى إمكانية دمجه في الاقتصاد الرسمي، ومعالجة آثاره السلبية.

وقد تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:

- الوقوف على ماهية التنمية المستدامة، والخطوط العريضة لرؤية مصر ٢٠٣٠.
- إلقاء الضوء على واقع اقتصاد الظل في مصر وأسباب رواجه، وانعكاسه على رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- تحليل الخطوات الحكومية المتخذة لمواجهة اقتصاد الظل؛ للوقوف على مدى جديتها.
- الوصول إلى رؤية حقيقية لدمج الاقتصاد غير الرسمي في ضوء ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية.

أهميـة الدراسـة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى تناولها ظاهرة ذات انطباع خاص على الاقتصاد المصري، تحولت - بسبب التطور الملحوظ فيها، واستحواذها على نسب مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي- إلى عائق كبير يحول بين الاقتصاد المصري وعملية التنمية المستدامة؛ مما جعل الباحث يعتقد أنها ظاهرة جديرة بالدراسة، يتعين إلقاء الضوء

على جوانبها المختلفة، سواء من حيث تطورها، أو أسبابها؛ وذلك لبيان مدى انعكاسها على الاقتصاد المصري، والوصول إلى حلول تساعد على الخروج من هذه الأزمة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال جمع البيانات والمعلومات حول مشكلة تنامي ظاهرة اقتصاد الظل، ومحاولة الإجابة على الاسئلة المتعلقة بأسباب ذلك التنامي ، وتأثيره على رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وسُبل دمج اقتصاد الظل فى الاقتصاد الرسمي.

فروض الدراسة :

تهدف الدراسة إلى طرح الفروض التالية للمناقشة:

- ارتفاع مستوى الضرائب، واتسام التشريعات بالتعقيد؛ أدى إلى تفاقم ظاهرة اقتصاد الظل.
- يترتب على التنامي المطرد فى ظاهرة اقتصاد الظل تشوه الاستثمارات وتفاقم عدم المساواة فى الدخول، ومزاحمة الاقتصاد الرسمي وطرده فى بعض الأحيان، مما يؤثر سلبًا على أهداف التنمية المستدامة.
- انتشار مظاهر عدم العدالة الضريبية، والرغبة فى الافلات من البيروقراطية، ووجود مستوى عال من الفساد داخل محركات الانشطة الاقتصادية الرسمية ؛ أدى إلى رواج ظاهرة اقتصاد الظل فى مصر.
- ينعكس اقتصاد الظل سلبًا على الأبعاد المختلفة لرؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- عدم اتباع الحكومات المصرية المتتالية لاستراتيجية حقيقية لدمج اقتصاد الظل فى الاقتصاد الرسمي؛ أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة.

صعوبات الدراسة:

تتلخص صعوبات البحث فى عدم توصل الجهات المعنية إلى رقم محدد لحجم اقتصاد الظل، وتضارب البيانات سواء الصادرة عن وزارة المالية ، أو الصادرة عن البنك المركزي المصري، أو الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية والاصلاح الاداري.

مشتملات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مطلب تمهيدي تحاول الدراسة من خلاله تحديد ماهية التنمية المستدامة واقتصاد الظل ، ومبحث أول للوقوف على واقع اقتصاد الظل وتأثيره على التنمية المستدامة فى مصر، ومبحث ثالث حاولت الدراسة فيه الوصول إلى استراتيجية حقيقية لدمج اقتصاد الظل، وذلك على النحو التالي:

المطلب التمهيدي : ماهية التنمية المستدامة واقتصاد الظل.

المبحث الأول: واقع اقتصاد الظل وتأثيره على التنمية المستدامة فى مصر.

المبحث الثاني: مدخل لرؤية حقيقية لدمج اقتصاد الظل.

المطلب التمهيدي
ماهية التنمية المستدامة واقتصاد الظل

سبقت الإشارة إلى أن هناك علاقة طردية بين كل من: التنمية المستدامة واقتصاد الظل، ذلك القطاع الذي يجد من الفساد، والتهرب من تطبيق القوانين، ومن الخضوع للأنظمة الحكومية من ضرائب وتأمينات اجتماعية ومعايير قياسية للمنتجات .....ألخ. بيئة خصبة له، يبعد كل البعد، بل ويتعارض مع فكرة التنمية المستدامة القائمة على إحداث تنمية مع الحفاظ على البيئة، وعلى مقدرات الأجيال القادمة، فكيف تتم تلك التنمية فى ضوء المعطيات السابقة.

ومن هنا بات من الضروري الوقوف على معنى أكثر تحديدا لفكرة التنمية المستدامة، ولظاهرة اقتصاد الظل على النحو الذي يساعد على البحث فى مدى تأثير الأخير على الأولى، وذلك من خلال التقسيم التالي:

الفرع الأول- طبيعة التنمية المستدامة.

الفرع الثاني- ماهية اقتصاد الظل.

الفرع الأول
طبيعة التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي التنمية التي تقوم على أساس استغلال الموارد الطبيعية بشكل رشيد، والمحافظة على التوازن البيئي، مع مراعاة مصالح الأجيال القادمة، فبدون حماية البيئة لا يمكن ضمان التنمية المستدامة، وهو ما تم التأكيد عليه فى قمة الأرض فى ريوديجانيرو عام ١٩٩٢، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فى جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ [١].

وعليه فالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات البشر فى الوقت الحالي، دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها[٢]. وهي تقوم

(1) Dan Cristian: "Duran The components of sustainable development - a possible approach", 4th World Conference on Business, Economics and Management, WCBEM, Politehnica University Timisoara.Management Faculty, Romania, 2015, p.p 807- 808.

(٢) عرف تقرير برونتلاند، الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية فى عام ١٩٨٧، بعنوان «مستقبلنا المشترك»، التنمية المستدامة: بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع حاجاتها، للمزيد من التفاصيل، راجع:

Rachel Emas: "The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles",Springer Press, London, 2015, P. 1.

على ثلاثة ركائز أساسية - تهتم بإحداث التوازن فيما بينها- تتمثل فى : التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، على أن هذه الركائز تعتمد على بعضها البعض، ويعزز كل منها الآخر[١].

وفي ذات الاتجاه، أوضحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٢] أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توافر مجموعة من الأنظمة، يجب أن تتكامل فيما بينها، وتتمثل هذه الأنظمة فى الشكل التالي[٣]:

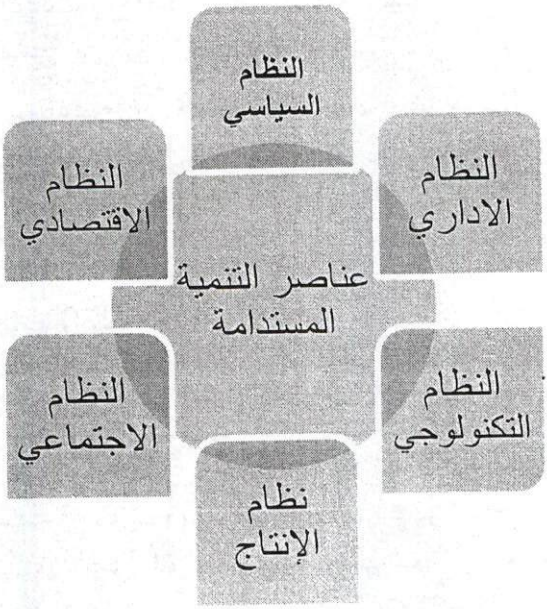

وفي سبيل تعزيز التنمية المستدامة صدر إعلان الأمم المتحدة للألفية فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، والذي يهدف إلى تحقيق الحد الأدنى من التنمية بحلول عام ٢٠١٥، من خلال تبني ثمانية أهداف رئيسة، العامل المشترك بينها أنها تؤدي إلى تحقيق حياة أفضل للشعوب، وتمثلت هذه الأهداف فى: القضاء على حدة الفقر

(1) (David Griggs: "An integrated framework for sustainable development goals", article,E&S, VOL. 19, NO.4 , Art. 49, Available online at: https://www.ecologyandsociety.org/vol19/iss4/art49/#globalsustai8

(٢) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. وتتكون من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية. واقتصاد السوق الحر.

(٣) أ.د/ محمود السيد الناغي: اعادة هيكلة النظام الضريبي للتوافق مع محاور استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠م. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الضريبي الرابع والعشرين ٢٠١٦ الذي نظمته الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب. القاهرة. ٢٠١٦. ص٥.

والجوع، وضمان تعميم التعليم الأساسي الشامل عالميًا ، وتعزيز المساواة بين الجنسين ،وتخفيض معدل وفيات الأطفال ، وتحسين الصحة الإنجابية ،ومكافحة فيروس نقص المناعة «الإيدز» وغيره من الأمراض المزمنة ،وضمان الاستدامة البيئية ، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية[٤].

علاوةً على ما سبق، وبعد تحقيق تقدم صوب إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وضعت الأمم المتحدة خطة للتنمية المستدامة فى عام ٢٠١٥، والتي تهدف من خلالها إلى القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ وإحداث تحول بحياة الإنسان، وحددت سبعة عشر هدفًا تبغي تحقيقهم من وراء هذه الخطة، منها: القضاء على الفقر والجوع، وتمتع الجميع بالتعليم والصحة الجيدة، وضمان توافر المياه، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي، وتوفير طاقة نظيفة بأسعار معقولة، وتنمية الصناعة، والحد من أوجه عدم المساواة، والحد من التباين بين البلدان فيما بينها، وإقامة مدن ومجتمعات محلية مستدامة، وترشيد الاستهلاك وتعزيز الإنتاج ومواجهة تغير المناخ، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام،.....[٥].

ومما لا شك فيه أن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، يتطلب وجود مظلة واحدة – رسمية – تضم كافة الأنشطة الاقتصادية، فكما سبقت الإشارة فإن فكرة الاستدامة تتعارض مع ظاهرة اقتصاد الظل، وذلك ما سوف نتناوله تفصيلًا فى المبحث التالي.

(4) David Griggs: "Sustainable development goals for people and planet", Macmillan Publishers,London,2013, p. 306.

للوقوف على موقف مصر من الأهداف الإنمائية للألفية. راجع: د/ هدى النمر. د/ أحمد عاشور، التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. دراسة مرجعية انتجت فى إطار الإعداد للتقرير الوطني للتنمية البشرية. برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. القاهرة. ٢٠١٥.

(٥) راجع فى ذلك: الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة. ٢٠١٥.

Available online at: http://www. un. org/sustainabledevelopment/ar

الفرع الثاني
ماهية اقتصاد الظل

للوقوف على ماهية اقتصاد الظل ينبغي التطرق أولًا لمفهوم ذلك القطاع، ثم الوقوق على أسباب وآثار رواجه ، وذلك على النحو التالي:

أولًا - مفهوم اقتصاد الظل :

يعرف اقتصاد الظل بأسماء مختلفة ، مثل الاقتصاد غير الرسمي ، أو الاقتصاد الخفي ، أو الاقتصاد الرمادي، أو الاقتصاد الأسود، أو اقتصاد الظل. كل هذه المترادفات تشير إلى نوع واحد من أنشطة الاقتصاد[١]، إلا أن الدراسة اعتمدت مسمى « اقتصاد الظل »، ويمكن تناول عدة تعريفات أدرجها باحثون سابقون فى هذا المجال، واستعراضها كالتالي:

يعرف البعض اقتصاد الظل بأنه ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل فى حسابات الناتج القومي، ولكنه لسبب أو لآخر (مثل التهرب الضريبي وضعف الأجهزة الضريبية والرقابية) لم يدخل ضمن هذه الحسابات، بينما يعرف البعض الآخر اقتصاد الظل بأنه مجموع الدخول المكتسبة غير الواردة فى الحسابات القومية[٢].

فى حين ذهب البعض الآخر[٣] إلى أنه يقصد باقتصاد الظل مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي لا تستطيع الدولة معرفة حجمها، ويشتمل ذلك المفهوم على عمليات التشغيل الذاتي والعمل فى المؤسسات غير المسجلة حكوميًا، وعلى جميع العاملين بأجر الذين لا يحصلون على نظم الحماية الاجتماعية.

ويمكن أيضًا تعريف اقتصاد الظل بأنه نطام التجارة أو التبادل الاقتصادي خارج نطاق التعاملات المالية التي تتم بمعرفة الدولة، ويشمل هذا الاقتصاد العديد من الأنشطة التي يمارسها معظم سكان العالم مثل الباعة الجائلين والعاملين فى تجارة الشارع.

(1) Leandro Medina, Friedrich Schneider: "Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?", IMF Working Paper, WP/18/17 , Washington, 2018, P4.

(٢) أ.د/ نبيل جعفر عبد الراضي. أ.د/ سامي هاشم فالح: اقتصاد الظل في العراق. مجلة المستقبل العربي . لبنان، ٢٠١٢، مجلد ٣٥ العدد ٤٠٤. ص ٧٦.

(٣) ريم عبدالحليم: الاقتصاد غير الرسمي فى الشركات الصغيرة والمتوسطة فى مصر – تعريف ومراجعة تشريعية. بحث منشور على موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة. القاهرة. د.ت. ص١.

ويمكننا القول بأن اقتصاد الظل – من وجهة نظر القائم به - هو عبارة عن مجموعة من العمليات الاقتصادية التي تتم بعيدًا عن أعين الحكومة وأجهزتها المختلفة، بغية عدم إخضاع تلك الأنشطة لأية رقابة قد يترتب عليها التضحية بجانب من الربح فى صورة ضرائب أو رسوم، أو الالتزام ببعض المعايير ذات التكلفة المرتفعة على المنتج.

على أن ظاهرة اقتصاد الظل تعد ظاهرة عالمية ، منتشرة فى غالبية الاقتصاديات الحديثة منها والتقليدية، ففي تقرير حديث لصندوق النقد الدولي بلغ متوسط حجم اقتصاد الظل فى ١٥٨ دولة خلال عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٥ حوالى ٣١,٩ فى المئة ،أكبرها زمبابوي بنسبة ٦٠,٦ فى المائة، وبوليفيا بنسبة ٦٢,٣ فى المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وأقلها هي النمسا بنسبة ٨,٩ فى المائة ، وسويسرا بنسبة ٧,٢ فى المئة[٤].

ثانيا - الأسباب الرئيسة لوجود ونمو أنشطة اقتصاد الظل وآثارها:

يعد اقتصاد الظل من القضايا الخطيرة ؛ نظرًا لما يترتب عليه من آثار سلبية عديدة ، مثل تشوه الاستثمارات ، وتفاقم عدم المساواة فى الدخول، وإعاقة النمو، ومزاحمة القطاع الرسمي وطرده أحيانًا، ومن ثم إعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على أن هذه الظاهرة تعود إلى عدة أسباب رئيسة منها: ارتفاع مستوى الضرائب ، واتسام التشريعات بالتعقيد[٥].

وفي ذات الاتجاه، ذهب البعض[٦] إلى أن انتشار ذلك الاقتصاد يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها:

١- تجنب دفع الضرائب.

٢- تجنب دفع مساهمات الضمان الاجتماعي.

(4) (Leandro Medina, Friedrich Schneider: "Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?", IMF Working Paper, WP/18/17 ,Washington, 2018, P.2.

(5) (Salvatore Capasso: Financial development and the underground economy",Article, Journal of Development Economics, USA, 2013, P. 167.

(6) Friedrich Schneider, Andreas Buehn and Claudio E. Montenegro: "Shadow Economies All over the World New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007", WPS5356, The World Bank, Washington, 2010, p.p 4-8.

٣- تجنب الاضطرار إلى تلبية بعض معايير سوق العمل القانونية ، مثل الحد الأدنى للأجور ، الحد الأقصى لساعات العمل، ومعايير السلامة ، وما إلى ذلك.

٤- تجنب الامتثال لبعض الإجراءات الإدارية ، مثل إكمال الاستبيانات الإحصائية أو الأشكال الإدارية الأخرى.

وقد ذهب البعض[١] إلى تسبب القطاع غير الرسمي فى وجود ثلاث مشكلات رئيسة على المستوى الكلي تتمثل فى التقدير الخاطئ للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات والدول بصورة خاطئة (مثل البطالة والدخل القومي). والخسارة التي سوف تحققها الدولة فى انخفاض حصيلة الضرائب، مما يؤثر على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًا على الدولة يحول دون تنفيذها لدوريها السيادي والخدمي، علاوة على أن وجود الاقتصاد الخفي يعد وضعًا غير صحي فى العلاقة بين الدولة والمواطنين ، وذلك لتولد شعور من عدم الرضا من قبل دافعي الضرائب عما تقدمه الدولة من خدمات عامة.

وتجدر الإشارة إلى أن آثار ذلك القطاع لا تقتصر على الآثار السلبية التي سبقت الإشارة إليها، بل أن البعض[٢] قد ذهب إلى أنه يمكن لاقتصاد الظل أن ينعكس إيجابيًا على النمو الاقتصادي؛ وذلك عندما تُحسن الأسواق غير الرسمية القدرة التنافسية الشاملة ، علاوة على ذلك فإن اقتصاد الظل يستوعب الطلب والعرض الزائد للاقتصاد الرسمي، ففي خلال فترات الانكماش الاقتصادي ، يعمل اقتصاد الظل على توظيف العمال العاطلين عن العمل ويوفر منتجات وخدمات أرخص.

إلا أن ذلك القول مردود عليه بأن ذلك القطاع لا يُحسن من التنافسية الشاملة، بل أنه يصيب التنافسية فى مقتل؛ ومرجع ذلك إلى ما يتسم به ذلك القطاع من تهرب من سداد الضرائب والتأمينات، ومن ثم قلة تكلفة الإنتاج نسبيًا مقارنة بقطاع الظل الذي يعتبر هذين البندين ضمن التكاليف التي تثقل كاهله، كما أن طبيعة الخفاء التي يتمتع بها ذلك النشاط، تجعل منتجاته غير خاضعة لأية رقابة حكومية على الإنتاج أو الجودة، وهو ما يترتب عليه إنتاجه لمنتجات (مقلدة) وبجودة منخفضة،

(١) حسين عبد المطلب الأسرج ، انعكاس الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد المصري. د.ن. القاهرة. ٢٠١٠. ص ١٥.

(2) Rajeev K. Goel, James W. Saunoris and Friedrich Schneide: "Growth in the Shadows: Effect of the Shadow Economy on U.S. Economic Growth over More Than a Century", IZA – Institute of Labor Economics, IZA DP No. 10705, Germany, 2017, p.p 7-8.

وبأمان منعدم، ومن ثم بأسعار زهيدة مقارنة بنظيرتها بالاقتصاد الرسمى ، وهو ما يترتب عليه احتمالية حسم صراع المنافسة لصالحه وطرده للاقتصاد الرسمي، وكل ذلك ينعكس بالسلب على أهداف التنمية المستدامة، على النحو الذي سوف يتضح بالمبحث التالي.

المبحث الأول
واقع اقتصاد الظل وتأثيره على التنمية المستدامة فى مصر

سبقت الإشارة إلى أن ظاهرة اقتصاد الظل أصبحت تمثل هما كبيرا يشغل معظم الدول عموما، والدول النامية خصوصا، فقد أصبحت واقعا ملموسا فى اقتصاديات تلك الدول شاءت أم أبت. ونظرا للآثار السلبية المصاحبة لاقتصاد الظل على مختلف الأصعدة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ، فإنه يتحتم على هذه الدول مواجهة هذه المشكلة والإسراع بإيجاد حلول جذرية وعملية لها[٢].

إلا أن وضع حلول جذرية لهذه المشكلة – خاصة فى مصر - يتطلب فى البداية الوقوف تحديدا على واقعها وحجمها، وأسباب وآثار انتشارها، ولربطها أيضا بفكرة التنمية المستدامة ينبغي التطرق أولا لواقع التنمية المستدامة فى مصر، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول: واقع التنمية المستدامة فى مصر.
- المطلب الثاني: واقع ظاهرة اقتصاد الظل فى مصر وتأثيرها على استراتيجية التنمية المستدامة.

(٢) رحاب محمد بن سعود: اقتصاد الظل - واقع ملموس وحلول مقترحة،ع ٢ ، ٤ مجلة جامعة بنغازي العلمية - جامعة بنغازي – ليبيا، ٢٠١٢، ص ٥.

المطلب الأول
واقع التنمية المستدامة فى مصر

قادت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري إعداد إستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» منذ يناير ٢٠١٤، والتي تهدف إلى أن تصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة فى العالم من ناحية سعادة المواطن ، ومستوى التنافسية، والقوة الاقتصادية ، وذلك من خلال تحقيق أهداف معينة، مع بلوغ عام ٢٠٣٠، ومن خلال عدة محاور انبثقت عن ثلاثة ركائز رئيسة، تمثلت فى (البعد الاجتماعي، والبعد البيئي، والبعد الاقتصادي) وهي على النحو التالي[١]:

البعد الاجتماعي- وقد ورد فى أربعة محاور تمثلت فيما يلي:

محور العدالة الاجتماعية : وتهدف الإستراتيجية من خلاله إلى بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة فى الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي.

محور الصحة: ويهدف إلى تمتع كافة المصريين بحياة صحية سليمة وآمنة ، من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز.

محور التعليم والتدريب : وتسعى الإستراتيجية من خلاله إلى إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز ، وفي إطار نظام مؤسسي كفء، وعادل ،ومستدام ، ومرن.

محور الثقافة: ويهدف إلى تكوين منظومة قيم ثقافية إيجابية فى المجتمع المصري ، تحترم التنوع والاختلاف وتمكين المواطن المصري من الوصول إلى وسائل اكتساب المعرفة ، وفتح الآفاق أمامه للتفاعل مع معطيات عالمه المعاصر.

البعد البيئي- ويتمثل فى المحورين التاليين:

محور البيئة : ويهدف إلى أن يصبح البعد البيئي محورًا أساسيًا فى كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها، والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية.

(١) وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري: رؤية مصر ٢٠٣٠، القاهرة، ٢٠١٥.

محور التنمية العمرانية: ويسعى إلى أن تكون مصر قادرة على استيعاب سكانها ومواردها فى ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزانًا تلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم.

البعد الاقتصادي- ويتمثل فى المحاور الأربعة التالية:

محورالشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية : ويضطلع إلى الوصول لجهاز إداري كفء وفعال ، يحسن إدارة موارد الدولة ، ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة ، ويخضع للمساءلة ، ويزيد من رضا المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له.

محور المعرفة والابتكار والبحث العلمي: ويسعى إلى تحويل المجتمع المصري إلى مجتمع مبدع، ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف ، ويتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

محور الطاقة : ويصبو إلى أن يكون قطاع الطاقة قادرًا على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفء من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجددة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة فى دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة فى مجالات الطاقة المتجددة والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد.

محور التنمية الاقتصادية - وتمثلت الأهداف الاستراتيجية لهذا المحور فيما يلي:

١- **استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي :** ويضطلع ذلك الهدف إلى خفض نسبة الدين العام، والعجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ،والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار.

٢- **تحقيق نمو احتوائي ومستدام :** ويتضمن ذلك الهدف رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليميًا، وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتحقيقا للتمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدلات الفقر.

٣- **زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة** : ويعمل ذلك الهدف على زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دوليا ورفع مساهمة الخدمات فى الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الخدمات الإنتاجية والتي تشمل على سبيل المثال: خدمات الصيانة للأجهزة والمعدات ، والتصميم والاتصالات، والشحن والنقل وذلك اتساقا مع توجهات الوزارة ، والممارسات العالمية فى هذا الشأن ، التي تعتبر كلا من الصناعة والخدمات محركا مزدوجا للنمو وزيادة مساهمة الصادرات فى معدل النمو الاقتصادي.

٤- **تعظيم القيمة المضافة** : يصبو وذلك الهدف إلى زيادة المكون المحلي فى المحتوي الصناعي وخفض عجز الميزان التجاري.

٥- **تحويل الاقتصاد المصري إلى لاعب فى الاقتصاد العالمي قادرا على التكيف مع المتغيرات العالمية**: ويتضمن ذلك الهدف زيادة مساهمة الاقتصاد المصري فى الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة فى مجال الأسواق العالمية ، ومن ضمن أفضل ١٠ دولة فى مجال الإصلاحات الاقتصادية ، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عشرة أعوام وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات.

٦- **توفير فرص عمل لائق ومنتج** : ويحاول ذلك الهدف خفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الإنتاجية.

٧- **الوصول بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع** : ويتضمن ذلك الهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين.

٨- **دمج القطاع غير الرسمي فى الاقتصاد** : ويعمل ذلك الهدف على خفض حجم المعاملات غير الرسمية ، من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات.

وفي ذات الاتجاه ، تمثلت التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمحور التنمية الاقتصادية فى ارتفاع حجم الدين العام المحلي، وجمود هيكل النفقات العامة، وانخفاض الإيرادات العامة ، وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ، وارتفاع معدل التضخم ، وضعف موقف الاحتياطي النقدي ، وارتفاع البطالة بين

الشباب والإناث ، وضعف الكفاءة فى سوق العمل، وضعف معدلات الادخار المحلي ، وتواضع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وعدم ملاءمة بيئة الأعمال لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتعدد القوانين وتشابكها ، وزيادة درجة البيروقراطية ، وضعف منظومة الحوكمة والشفافية والمساءلة ، واتفاع درجة المركزية.

المطلب الثاني
واقع ظاهرة اقتصاد الظل فى مصر
وتأثيرها على استراتيجية التنمية المستدامة

مما لا شك فيه أن ظاهرة مثل ظاهرة اقتصاد الظل لم توجد من عدم، ولم تطفو فجأة على السطح، بل إنها ظاهرة متأصلة، تراكمت على مر السنوات السابقة، إلى أن مثلت نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك نتيجة لسياسات تشريعية ومالية واقتصادية وإدارية خاطئة، عززت من نمو هذه الظاهرة، وجعلتها من أكبر معوقات عملية التنمية المستدامة، ومن ثم أصبح البحث عن مخرج من هذه الأزمة والعمل على وضع حلول لدمج ذلك القطاع بالقطاع الرسمي أمر فى غاية الضرورة، إلا أن الوصول إلى ذلك يتطلب بدايةُ الوقوف علىحقيقة حجم اقتصاد الظل، وأسباب نموه، والآثار المترتبة عليه، وذلك على النحو التالي:

أولًا - رواج ظاهرة اقتصاد الظل فى مصر وأسبابها:

إن أصعب ما يثيره اقتصاد الظل هو الوقوف على الحجم الحقيقي لذلك القطاع؛ وذلك لما يتولد عنه ذلك القطاع من التهرب من الإشهار الرسمي، أو القيد بسجلات الحكومة، فاقتصاد الظل هو اقتصاد خفي يتوارى دائمًا عن أنظار الحكومات، لأسباب عديدة، سترد الإشارة إليها لاحقًا.

وقد أظهرت دراسة أعدتها لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات المصرية[1]، أن حجم تعاملات السوق السنوية تزيد على ٤٠٠ مليار دولار، أي أكثر من ٧ تريليونات جنيهًا ، نصيب السوق الموازية منها يزيد على ٦٠٪ بنحو ٤ تريليونات ، بحسب بعض التقديرات والإحصائيات ، وهو ما يتضح معه كيف نمى ذلك القطاع فى فترة وجيزة فى مصر متغلبًا على الاقتصاد الرسمي.

(١) اتحاد الصناعات المصرية، مرجع سابق.

وطبقاً لذات الدراسة أيضا فإن معدلات تحصيل الضرائب الفعلية تبلغ حوالي من ٢٠-٢٧٪ من حجم السوق بشقيها الرسمي وغير الرسمي ، وإذا اخذنا الحد الأدنى للتحصيل وهي نسبة ٢٠٪ من هذه التعاملات ، فإن الضرائب المفترض تحصيلها تزيد على ١,٤ تريليون جنيها. وهو ما يزداد معه أهمية دمج ذلك القطاع.

كذلك ذهبت دراسة أخرى لصندوق النقد الدولي[١] إلى احتلال اقتصاد الظل فى مصر نسبة ٣٤,٢٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠١٥، وهو ما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

تطور حجم اقتصاد الظل فى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠١٥)[٢]

العام	نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي (٪)
1991	36,02
1992	35,57
1993	36,51
1994	36,82
1995	36,85
1996	35,28
1997	35,99
1998	35,47
1999	35,83
2000	35,10
2001	35,49
2002	35,70
2003	35,16
2004	33,92
2005	33,47
2006	33,07

(1))(Leandro Medina, Friedrich Schneider: "Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?", IMF Working Paper, WP/18/17 , Washington, 2018,P.P 63, 71.
(2))(Leandro Medina, Friedrich Schneider:op. cit., P.P 63, 71.

2007	30,80
2008	28,88
2009	30,3
2010	30,5
2011	32,91
2012	33,64
2013	34,37
2014	34,96
2015	33,32

على أن ضخامة تلك الأرقام ، وارتفاع نسب تمثيل اقتصاد الظل فى الناتج المحلي الإجمالي يدفعنا للبحث فى الأسباب الرئيسة وراء رواج ذلك القطاع، وبصفة عامة يمكن القول أنه طالما اتسمت البيئة الاقتصادية بأوجه من القصور فى مجال السياسات المالية أو مناخ الاستثمار أو النظام الإداري للدولة، فهناك قوى دافعة نحو اتساع حجم اقتصاد الظل، وعلى غرار كثير من البلدان النامية، تعتبر الأسباب التالية مسئولة عن اتساع حجم ذلك القطاع فى مصر[٢]:

١- انتشار مظاهر عدم العدالة الضريبية وعدم العدالة فى توزيع الثروة، لذا يحاول المتعاملون فى اقتصاد الظل تجنب دفع الاستحقاقات الأساسية على الدخل المُكتسب كالضرائب والرسوم، التي ينظر إليها أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة على أنها تكاليف مرتفعة تقلص من هامش الربح.

٢- تجنب دفع رسوم التسجيل الباهظة، ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي، وتجنب الاضطرار إلى تلبية بعض معايير سوق العمل القانونية، مثل الحد الأدنى للأجور، وساعات العمل القصوى، ومعايير السلامة، وحماية حقوق المستهلكين وما إلى ذلك.

٣- تجنب الالتزام ببعض الإجراءات الإدارية، مثل استكمال الاستبيانات الإحصائية، أو إصدار النشرات والبيانات الدورية أو النماذج الإدارية الأخرى.

(٢) إبراهيم الفيطاني، أسماء الخولي، مداخل الدمج الآمن للاقتصاد غير الرسمي فى مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – بدائل، سلسلة ، دراسات سياسات ، فصلية محكمة، العدد ١٣، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٥، ص ١٤-١٦.

٤- الرغبة فى الإفلات من البيروقراطية الشديدة (التي غالبًا ما تقاس فى أعداد القوانين واللوائح، مثل متطلبات التراخيص)، مما يقلل من حرية الاختيار للأفراد العاملين فى القطاع الرسمي. وتشمل هذه اللوائح قوانين تنظيم السوق، والحواجز التجارية، وقيود العمل وخاصة للعمال الأجانب والطلاب. وتنتج البيروقراطية الشديدة؛ عن تزايد التدخل الحكومي فى الحياة الاقتصادية من خلال النظم الإدارية التي تصبح مع مرور الوقت قواعد وقوانين لتسيير الاقتصاد.

٥- وجود مستوى عالٍ من الفساد داخل محركات الأنشطة الاقتصادية الرسمية. على سبيل المثال: هناك الكثير من الحالات التي يُطلب من رجال الأعمال شراء ترخيص من المسئول الفاسد، من أجل فتح مشروع تجاري فى الاقتصاد الرسمي، كلما زاد مستوى الفساد والبيروقراطية يمكن ذلك أن يدفع الشركات إلى العمل بصورة غير قانونية أو العمل فى الخفاء؛ مما يؤدي إلى زيادة حجم اقتصاد الظل.

٦- الاختلال الكبير فى البنية الاقتصادية، الأمر الذي يجعل هناك نقصًا مستمرًا فى السلع الاستهلاكية والرأسمالية، ونظرًا لارتفاع تكاليف إنتاج مزيد من السلع والخدمات داخل إطار الاقتصاد الرسمي، يتجه صغار المستثمرين نحو إنتاج السلع فى نطاق اقتصاد الظل لمواجهة الطلب المتزايد عليها محليًا.

٧- فشل السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، ووجود نقص فى الإدارة السياسية على المستوى المحلي والدولي، فغالبًا ما تتجاهل السياسات الحكومية احتياجات العمال مما يتسبب فى ضياع فرص العمل فى القطاع العام بدون أن يتم فى المقابل خلق فرص عمل فى القطاع الخاص، وهذا ما يدفع بالكثير من الأشخاص إلى العمل بالقطاع غير الرسمي.

ثانيًا- تأثير رواج اقتصاد الظل على استراتيجية مصر للتنمية المستدامة «رؤية مصر٢٠٣٠»:

اتضح من خلال المبحث التمهيدي كيف تحاول الحكومة المصرية الوصول إلى عدد من الأهداف من خلال اتباع استراتيجيتها للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» ويثور التساؤل حول انعكاس رواج اقتصاد الظل على تحقيق مصر لهذه الأهداف، وهو ما سوف نستعرضه على النحو التالي:

- يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من ناحيتين:

ناحية الاقتصاد الجزئي: ويتجلى هذا الأثر فى صورة التوزيع غير العادل للدخول، وسوء تخصيص الموارد. ومن ناحية الاقتصاد الكلي: ويظهر هذا الأثر فى فقدان حصيلة الضرائب وفشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشوه الأسعار وتشوه معدل البطالة، ونمو الأسعار، والأثر على النمو الاقتصادي، والسياسات النقدية، وكلها آثار سلبية[1].

وهو ما يعيق الجهود المبذولة لإيجاد جهاز إداري يحسن إدارة موارد الدولة، ولتحويل المجتمع المصري إلى مجتمع مبدع ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، كما يضر بفكرة الاستخدام الأمثل للطاقة، وأيضًا يعيق هدف خفض نسبة الدين العام؛ وذلك نظرًا لما يفوت على الخزانة العامة من ضرائب ورسوم كان يجب تحصيلها من تلك المشروعات، كما أن رواج ذلك القطاع يصيب فكرة التنافسية فى مقتل، وذلك لاختلاف تكلفة الإنتاج بينه وبين القطاع الرسمي.

- والأمر لا يقتصر فقط على تأثير ذلك القطاع على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، بل تتعدد الآثار التي يحدثها اقتصاد الظل على البعد الاجتماعي، ويمكن إيجازها فى الضمان الاجتماعي، وظروف الصحة

(١) على أن ذلك لا ينفي أن لهذا القطاع آثار إيجابية منها قدرته على تجنب الأزمات. بحيث يلعب دور المهدئ الاجتماعي ويعتبر مساهما فى خلق الوظائف. ومساهما فى توليد الثروات. ومساهما رئيسيا فى توليد الدخل والاستقرار الاجتماعي للأسر المعيشية. كما يعتبر أهم موفر للوظائف للشباب من الجنسين.

للمزيد. راجع: رشيدة حمودة: إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي فى ظل التخطيط للتنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس سطيف. ٢٠١٢. ص ١٤١.

والسلامة المنعدمة فى ذلك القطاع، وهو ما يعيق تحقيق محوري العدالة الاجتماعية، والصحة الواردين بالبعد الاجتماعي باستراتيجية مصر للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠».

- وأيضا لا يخفى ما يعكسه ذلك القطاع على البعد البيئي للتنمية المستدامة، وما يمثله ذلك القطاع من خطر على أمن الموارد الطبيعية وعدالة استخدامها، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه فى انتشار الأبنية العشوائية، الغير مرخص بها، والغير مستوفية لاشتراطات البناء، وهو ما ينعكس بالسلب على محوري البعد البيئي بالاستراتيجية والمتمثلين فى محور البيئة ومحور التنمية العمرانية.

المبحث الثاني
مدخل لرؤية حقيقية لدمج اقتصاد الظل

سبقت الإشارة إلى أن الحكومة المصرية أهتمت بالقضاء على ظاهرة اقتصاد الظل، وخصصت لذلك هدف بإستراتيجيتها للتنمية المستدامة، وفي سبيل ذلك اتخذت بعض الإجراءات التي أعتقدت أنه سوف تؤتي أكلها فى ذلك الإتجاه، وهنا تحاول الدراسة تقييم تلك الإجراءات، والبداية من حيث ما انتهت، وذلك فى سبيل الوصول إلى إستراتيجية حقيقية لدمج اقتصاد الظل بالاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

- المطلب الأول- تقييم السياسات المصرية للتعامل مع اقتصاد الظل.
- المطلب الثاني- استراتيجية مقترحة لدمج اقتصاد الظل بالاقتصاد الرسمي.

المطلب الأول
تقييم السياسات المصرية للتعامل مع اقتصاد الظل

استدعى تنامي حجم اقتصاد الظل فى مصر - على النحو المشار إليه آنفًا - وخاصة فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ اهتمام الحكومات المتتالية التي شكلت بعد الثورة بذلك القطاع، وحاولت طرح حلول للتعامل معه[1]، ويمكن إيجاز إبراز أهم السياسات التي اتخذتها الحكومة لدمج اقتصاد الظل فيما يلي:

أولًا - الإصلاحات الضريبية:

عملت الحكومة المصرية على تخفيف العبء الضريبي على المنشآت المتحولة إلى الاقتصاد الرسمي بعدة مبادرات كان آخرها إعفائها من الضرائب لمدة ٥ سنوات متواصلة بالإضافة إلى عدم المحاسبة الضريبية عن الفترة السابقة للتحول، كما وضعت مصلحة الضرائب خطة لدمج ذلك القطاع اشتملت على العديد من الحوافز، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الضريبة وذلك عبر العديد من الآليات أبرزها تطبيق نظام الإقرار الإلكتروني، واستبدال قانون الضريبة على المبيعات -الذي

(1) Taha Kassem: «Formalizing The Informal Economy: Arequiredstate Regulatory And Institutionalapproach Egypt As A Case Study», International Journal of Humanities and Social Sciences , Vol. 4, No 1, Jan 2014, p. 29, Available at: https://www.academia.edu/11998885/FORMALIZING_THE_INFORMAL_ECONOMY_AREQUIREDSTATE_

يشوبه العديد من التشوهات- بضريبة القيمة المضافة ، ووضع نظام مبسط لتطبيقها على الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

ثانيًا- الإصلاحات التشريعية:

عملت الحكومة على إجراء العديد من التعديلات القانونية بهدف دمج اقتصاد الظل، كان من ضمنها تعديلات قانون شركات المساهمة ، وشركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وتعديلات أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن إشغال الطرق العامة ، والخاص بمنح تصاريح لعربات المأكولات، وأيضًا إصدار قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، بالإضافة إلى إعلان الحكومة مرارًا وتكرارًا بأنها بصدد إعداد قانون لدمج اقتصاد الظل.

ثالثًا- تمويل المشروعات غير الرسمية:

أطلق البنك المركزي المصري فى عام ٢٠١٦ مبادرة تتيح تمويل المشروعات غير الرسمية التي يبلغ الحد الأقصى لحجم مبيعاتها ١٠ ملايين جنيه ، دون الحاجة لأية أوراق رسمية أو قوائم مالية لتلك المشروعات ، وتشمل مبادرة البنك المركزي منح تمويلات بفائدة ٥٪ للمشروعات الصغيرة ، و٧٪ لتمويل الآلات والمعدات للمشروعات المتوسطة فى الصناعة والزراعة ، وتستهدف ضخ حوالي ٢٠٠ مليار جنيهًا خلال ٤ سنوات من إطلاقها.

رابعًا- تبسيط الإجراءات والدعم الفني:

مرت الإشارة إلى أن التكاليف المرتفعة للغاية ، والإجراءات المرهقة للتسجيل والتشغيل فى الاقتصاد الرسمي، أدت إلى عرقلة دخول العديد من أصحاب الأعمال والعمال إلى القطاع الرسمي[1] .

وقد حاولت الحكومة المصرية تبسيط إجراءات الترخيص، بحيث منحت إمكانية الحصول على ترخيص مؤقت بمجرد الانتهاء من الإجراءات اللازمة لمزاولة النشاط رسميًا ، على أن يتم الحصول على الترخيص الدائم خلال ثلاثة أشهر فى حال سلامة وصحة الإجراءات، كما عملت على تيسير إجراءات التأمين على العمالة ،

(1) the African Development Bank: "Addressing informality in Egypt",working Paper - North Africa Policy Series, Cote d'Ivoire, 2016, p.33.

وتيسير إجراءات التوثيق والتصديقات اللازمة ، كما خصصت شباك خاص لهذه المشروعات بجميع فروع مجمعات خدمات الاستثمار التابعة للهيئة العامة للاستثمار مما يساعد على سرعة إتمام الإجراءات ورفع مستوى الخدمة المقدمة لهذا القطاع.

بالإضافة إلى قيام مركز « بداية» لدعم المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال التابع لهيئة الاستثمار ، بتقديم كافة صور الدعم الفني والتدريبي لأصحاب هذه المشروعات من أجل تأهيلهم للانضمام للعمل بالاقتصاد الرسمي ، بعد الحصول على الخبرة الاقتصادية والمعرفية اللازمة ، والتي تمكنهم من تطوير مستوى خدماتهم والتوسع فى مشروعاتهم بأفضل شكل احترافي ممكن.

خامسًا - تطبيق منظومة المدفوعات الإلكترونية:

أعلنت الحكومة المصرية التحول إلى نظام المدفوعات الإلكترونية بشكل كامل مع حلول عام ٢٠١٩، كما أن وزارة المالية ألغت التعامل بالشيكات الورقية فى التعاملات الحكومية، وتقليص التعامل بالكاش، فى إطار التحول إلى الأساليب الإلكترونية ، والتي تستهدف جذب المصريين للتعامل داخل القنوات الشرعية المتمثلة فى البنوك ، وتغيير ثقافتهم فى التعاملات المالية ، ما يسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمى، وكذلك رقابته وإحكام السيطرة عليه(٢).

إلا أن هذه الإصلاحات لم تجني ثمارها حتى الآن، بل إن بعض التعديلات التشريعية التي أجرتها الحكومة لم تُشر لدمج ذلك القطاع مثل قانون الاستثمار، وأيضًا بعض التشريعات غالت فى فرض الرسوم مثل رسوم الإشغال الواردة فى تعديلات أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن إشغال الطرق العامة، والذي تصل إلى ٢٠٠٠٠ جنيهًا، كما أن تمويل مشروعات الاقتصاد غير الرسمي وإن كان ينمي تلك المشروعات، إلا أنه لا يعد حافزًا لإدخالها فى المنظومة الرسمية، بل يعد بمثابة عامل هام فى رواج مثل هذه المشروعات.

وفي ذات الإتجاه، ورغم إدعاء الحكومة إتجاهها نحو تسهيل الإجراءات، إلا أن البيروقراطية لازالت تمثل القاعدة العامة فى كافة المعاملات الحكومية، كما أن الفساد والرشوة والمحسوبية فى طريقهم للصعود المستمر، خاصة مع ثبات الرواتب وارتفاع الأسعار، كل ذلك يجعل من إجراءات وزارة الاستثمار السابق الإشارة إليها، مجرد إصلاح من عدة إصلاحات كان يجب على الحكومة القيام بها.

(٢) أعدت وزارة المالية مشروع لقانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية . والذي يشمل التحول إلى استخدام المدفوعات الإلكترونية والاتجاه إلى تطبيق أساليب المجتمع اللانقدى ، وهو الذي لم يصدر حتى تاريخه.

ويعزز من وجهة النظر القائلة بعدم فاعلية تلك الإجراءات تزايد نسب ذلك القطاع بشكل مستمر، وتغطيته لغالبية المجالات؛ ويمكن إرجاع ذلك الإخفاق إلى تركيز الحكومة على اتخاذ هذه الإجراءات دون أن تتبع الأسلوب العلمي للخلاص من هذه الظاهرة، والمتمثل فى وضع رقم حقيقي واقعي لحجم ذلك القطاع – حصره - ثم البحث فى أسباب رواجه – السابق الإشارة إليها – والعمل على علاجها، وهو ما تحاول الدراسة اتباعه فى المطلب التالي.

المطلب الثاني

استراتيجية مقترحة لدمج اقتصاد الظل بالاقتصاد الرسمي

تبين من خلال ما سبق تداعيات اقتصاد الظل على النمو الاقتصادي ، وانتاجية الأعمال والابتكار ، والرعاية الاجتماعية والصحية، وانعكاسه السلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والأمر لا يقف عند ذلك فقط، بل أن هناك بعد آخر لتلك التداعيات يتمثل فى إهدار الموارد، حيث تتكبد الشركات غير الرسمية مصاريف عالية لتجنب الكشف عن أنشطتها، بدلًا من دفع الضرائب التي يمكن استخدامه التمويل الإصلاحات الاقتصادية، والبرامج الاجتماعية الأساسية[١].

وأيضًا، تبين كيف كانت الإجراءات الحكومية لدمج ذلك القطاع غير كافية، وغير مجدية بشكل كبير، الأمر الذي دفع الدراسة إلى البحث فى إمكانية وضع إستراتيجية حقيقية لدمج ذلك القطاع ويمكن إبراز، محاورها الرئيسة فى الآتي:

أولًا - توفير فرص عمل جيدة:

يتمثل السبب الرئيس المؤدي إلى الاقتصاد غير المنظم فى العجز عن استحداث عدد كاف من فرص العمل المنظمة لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل ،وتوفير فرص العمل لمن يقعون فى شباك الاقتصاد غير المنظم. وبالتالي، يستلزم كبح انتشار السمة غير المنظمة ، فى المقام الأول ، جعل العمالة موضوعًا من مواضيع الاهتمام الرئيسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال النهوض بأطر الاقتصاد الكلي المؤاتية للعمالة ودعم القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تؤثر تأثيرا شديداً فى العمالة والعمل اللائق[٢].

(1) the African Development Bank: "Addressing informality in Egypt" Working Paper - North Africa Policy Series, Coted'Ivoire, 2016, p.33.

(٢) مكتب العمل الدولي: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم. التقرير الخامس (١) مؤتمر العمل الدولي. الدورة ١٠٣ ، جينيف. الطبعة الأولى. ٢٠١٤، ص٣٢.

إلا أن تصريحات الحكومة المتتالية عن رغبتها فى تخفيض عدد العاملين لديها تنفيذًا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، يجعل من تنفيذ ذلك المحور أمرًا صعبًا – على الأقل فى ظل الحكومة الحالية - خاصةً مع التزايد المستمر فى عجز الموازنة العامة.

ثانيًا- إصدار قانون دمج الاقتصاد غير الرسمي، وإصلاح كافة التشريعات المرتبطة:

ينبغي على الحكومة سرعة إصدار قانون دمج الاقتصاد غير الرسمي، وذلك ليتضمن إستراتيجية جادة لدمج ذلك القطاع، مع التشديد على ضرورة إخراج التشريع من ثوب التشريعات الهادفة إلى الجباية فقط، أي ألا يقتصر هدف التشريع على مجرد إخضاع ذلك القطاع للضرائب والرسوم، ويضع فى الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لذلك القطاع. مع ضرورة وضع نصوص قانونية واضحة وصريحة لضم ذلك القطاع، وذلك بمنح مزيد من الحوافز فى حالة التقدم طواعيةً للدخول فى المنظومة الرسمية، وتغليظ العقوبات المالية فى حالة ضبط تلك الأنشطة غير الرسمية.

إلا أن الأمر لا يتوقف فقط عند إصدار تشريع لدمج اقتصاد الظل، بل يتطلب مراجعة تشريعية لكافة التشريعات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية وتسجيل التصرفات، وإشهار المعاملات، مثل القوانين التي تنظم إجراءات الإشتراك فى المرافق، وقانون البناء الموحد، وقوانين الشركات، والشهر العقاري والتوثيق، وغيرها من القوانين، التي تقنن البيروقراطية، والتعقيدات الإدارية، وذلك على النحو الذي ييسر ويختصر من إجراء التصرفات، وتسجيل العمليات التجارية.

ثالثًا- النهوض بإدارة المؤسسات الحكومية وحصر أنشطة اقتصاد الظل:

يشيع فهم السمة غير المنظمة فى السياق القانوني بوصفها أنشطة تقع بحكم الواقع أو القانون خارج نطاق القانون. ولكنها تمثل أيضًا مسألة تتعلق بالإدارة السديدة ، أو بعبارة أخرى القدرة على تنفيذ القوانين القائمة. ولذا ، فإن السياق المؤسسي وقدرات المؤسسات تكتسب أهمية حيوية ، إذ لا تُجدي القوانين واللوائح الجيدة نفعاً فى غياب مؤسسات حازمة وفعالة من أجل تنفيذها. لذلك، من المهم بمكان كشف الوضع المؤسسي الراهن وتحديد الأسباب التي تجعل بعض الأنشطة

الاقتصادية أو بعض فئات العمال غير مشمولة بالترتيبات المنظمة والإصلاحات أو التغييرات التي يمكنها أن تقل بهذا الوضع[١].

وفي ذات الإطار، فإن القضاء على البيروقراطية يعد من أهم الإجراءات التي يمكن للحكومة اتخاذها فى ذلك الإتجاه، وذلك بالإعتماد على ميكنة الخدمات الحكومية كافة، باعتماد الحكومية الإلكترونية، واتخاذ إجراءات جدية نحو إعادة ترتيب إجراءات تأسيس وترخيص الشركات، وتعميم أسلوب الشباك الواحد والتوقف عن المغالاة فى تقدير رسوم التسجيل الرسمي، بالإضافة إلى تمكين الأجهزة الرقابية.

على أن هذه المؤسسات يقع عليها عبء حصر أنشطة اقتصاد الظل، بشكل حقيقي وواقعي، يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وذلك للوقوف على الحجم الحقيقي للمشكلة المراد حلها.

رابعًا - التنظيم والتمثيل والحوار المجتمعي:

يمثل تنظيم العمال وأصحاب المشاريع فى الاقتصاد غير المنظم الخطوة الأولى نحو الحوار الاجتماعي ووضع الحلول الثلاثية التي تُراعي العوامل السياقية والتنوع فى الاقتصاد غير المنظم . ومع ذلك ، فإن المنظمات الديمقراطية المستقلة للعمال بأجر أو للعاملين فى عمل مستقل أو العاملين لحسابهم الخاص أو أصحاب العمل فى الاقتصاد غير المنظم لا يُسمح لها أحيانا بالعمل فى ظل التشريع المحلي أو الوطني ، وكثيرا ما تستبعد من مؤسسات الحوار الاجتماعي وعمليات صنع السياسات أو تمثل فيها تمثيلاً ناقصاً. وبدون التنظيم والتمثيل، لا يستطيع الأشخاص العامل ونفي الاقتصاد غير المنظم متابعة مصالحهم فى العمل من خلال المفاوضة الجماعية أو ممارسة الضغط على صانعي السياسات بشأن قضايا مثل إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية وحقوق الملكية والنظام الضريبي والضمان الاجتماعي.

ويمكن أن يُؤدي الشركاء الاجتماعي وندورا أساسياً ، ضمن مجالات أخرى ، فى البحث عن السبل الكفيلة بتوسيع نطاق تغطية القوانين لتشمل العمال والوحدات الاقتصادية فى الاقتصاد غير المنظم . وفي السنوات الأخيرة ، ما فتئت منظمات أصحا بالعمل ومنظمات العمال تتخذ المبادرات لإشراك العمال والمشغلين فى الاقتصاد غير المنظم، إما عن طريق الهياكل التنظيمية القائمة ، أو عن طريق تشكيل رابطات

(١) مكتب العمل الدولي: المرجع السابق. ص ٢٤.

الاقتصاد غير المنظم. ويمكن لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على حد سواء ، أن تضطلع بدور هام لاسترعاء انتباه جميع الشركاء الثلاثيين إلى الأسباب الكامنة وراء النشاط غير المنظم وحفزهم على العمل للتصدي لها وإزالة العوائق أمام الدخول فى التيار العامل لأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . وينبغي على نطاق واسع تعميم وتقاسم الممارسات الابتكارية والفعالة التي تستخدمها منظمات أصحاب العمل ونقابات العمال فى بلدان مختلفة للوصول إلى العمال والمنشآت فى الاقتصادغير المنظم وتنظيمهم ومساعدتهم من أجل تسهيل عمليات الانتقال إلىالسمة المنظمة[٢].

خامسًا- إصلاح التشريع الضريبي وإصدار قانون موحد للإجراءات الضريبية.

كما سبقت الإشارة فإن التهرب الضريبي يعد أحد الأسباب الرئيسة لرواج اقتصاد الظل، ومن ثم أصبح من الضروري إعادة هيكلة نظام الضريبة على الدخل، على النحو الذي يشجع دمج ذلك القطاع ويخدم أهداف التنمية المستدامة، ويمكن إيجاز بعض الخطوط العريضة لعملية إعادة الهيكلة فى تحديدهيكل السياسات المالية، والنقدية، والاجتماعية، والأدوار الواجب على المؤسسات الاضطلاع بها فى هذا المجال، ثم تحديد هيكل الملكية والإدارة المستهدف. كما يجب فى هذا المجال إدراك ليسفقط حجم العبء الضريبي على الممول بلمدى إمكانية نقل هذا العبء وأثر ذلك على الأسعار، كما يجب العمل على تطبيق جودة النظام الضريبي، ووضع سياسة واضحة للإعفاءات الضريبية[٢].

كما أن إصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد لكل من ضريبة الدخل والقيمة المضافة أصبح أمرًا ضروريًا ، بهدف توحيد وتبسيط الإجراءات الضريبية.

(٢) مكتب العمل الدولي: المرجع السابق. ص ٢٨.

(٢) أ.د/ محمود السيد الناغي: خريطة طريق لصياغة نظام ضريبي ملائم في مصر. المؤتمر الضريبي الثامن عشر للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب - نحون ظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة. القاهرة. ٢٠١٢. ص ١٠ -٢٢. بتصرف

الخاتمة والتوصيات

تناولت الدراسة موضوع رواج ظاهرة اقتصاد الظل وانعكاسها على رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وترجع أهمية ذلك الموضوع إلى ما يمثله ذلك القطاع من نسبة كبيرة فى الناتج المحلي الإجمالي، وفي ظل ذلك أصبح من الضروري الوقوف على ماهية اقتصاد الظل، والتنمية المستدامة، وواقعهما فى مصر، وانعكاس الأول على رؤية مصر للتنمية المستدامة، وذلك فى سبيل الوصول إلى رؤية حقيقية لدمج ذلك القطاع، وقدجاءت هذه الدراسة للإجابة على هذه التساؤلات، وفي ضوء ذلك تشير إلى النتائج المستخلصة على النحو التالي:

أولًا- هناك تناقض شديد بين ما تسعى مصر إلى تحقيقه من أهداف إستراتيجية برؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وبين رواج ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، ومرجع ذلك إلى أن ما يترتبعلى رواج ظاهرة اقتصاد الظل من آثار، تعيق تحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية بمحاور رؤية مصر ٢٠٣٠، ومنها:

إعاقة تحقيق الأهداف الآتية بالبعد الاقتصادي:

- الهدف الثاني الخاص بتحقيق نمو احتوائي ومستدام.
- الهدف الرابع المتعلق بتعظيم القيمة المضافة.
- والهدف الخامس المرتبط بزيادة الدور الذي يلعبه الاقتصاد القومي فى الاقتصاد العالمي.
- الهدف الثامن المضطلع بدمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد القومي.

إعاقة تحقيق البعدين البيئي والاجتماعي بمحاورهما وأهدافهما.

ثانيًا- تعددت الأسباب المؤدية لرواج اقتصاد الظل ويمكن حصر أهمها فى:

- انتشار مظاهر عدم العدالة الضريبية وعدم العدالة فى توزيع الثروة.
- تجنب دفع رسوم التسجيل الباهظة، ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي ، وتجنب الاضطرار إلى تلبية بعض معايير سوق العمل القانونية ، وتجنب الالتزام ببعض الإجراءات الإدارية.

- الرغبة فى الإفلات من البيروقراطية الشديدة ، وانتشار الفساد داخل مؤسسات الدولة.
- الاختلال الكبير فى البنية الاقتصادية، وفشل السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي.

ثالثًا- لم تُحسن الحكومات المصرية المتتالية التعامل مع ملف دمج اقتصاد الظل فى الاقصاد الرسمي، ولا أدل على ذلك من ارتفاع نصيب ذلك القطاع من الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك توصي الدراسة بما يلي:

أولًا- ضرورة وضع إستراتيجية حقيقية لدمج اقتصاد الظل على أن تتضمن أولًا تحديد حجم اقتصاد الظل بشكل دقيق، والقضاء على البيروقراطية بالجهاز الإداري، والإصلاح المؤسسي العاجل، وتمكين الأجهزة الرقابية من مناهضة كافة أوجه الفساد.

ثانيًا- إصدار تشريع دمج اقتصاد الظل، وتعديل كافة التشريعات ذات الصلة، على النحو الذي يعزز من إمكانية دمج ذلك القطاع.

ثالثًا- سرعة الانتهاء من الضوابط المتعلقة بالشمول المالي، والتعجيل بتطبيق نظام المدفوعات، على النحو الذي يساعد على دمج اقتصاد الظل.

رابعًا- ضرورة إصلاح التشريع الضريبي وإصدار قانون موحد للإجراءات الضريبية ، على النحو المشار إليه بالدراسة.

قائمة المراجع

أولًا - المراجع العربية:

١- الرسائل العلمية:

- رشيدة حمودة: إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي فى ظل التخطيط للتنمية المستدامة – دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، ٢٠١٢.

٢- الدوريات:

أ - أوراق العمل:

- أ.د/ محمود السيد الناغي: اعادة هيكلة النظام الضريبي للتوافق مع محاور إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠م، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الضريبي الرابع والعشرين ٢٠١٦ الذي نظمته الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة، ٢٠١٦.
- د/ هدى النمر، د/ أحمد عاشور: التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دراسة مرجعية انتجت فى إطار الإعداد للتقرير الوطني للتنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، القاهرة، ٢٠١٥.

ب - المجلات العلمية:

- إبراهيم الغيطاني، أسماء الخولي: مداخل الدمج الآمن للاقتصاد غير الرسمي فى مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – بدائل، سلسلة « دراسات سياسات » فصلية محكمة، العدد ١٣، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٥.
- حسين عبد المطلب الأسرج: انعكاس الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد المصري، د.ن، القاهرة، ٢٠١٠.

- رحاب محمد بن سعود: اقتصاد الظل - واقع ملموس وحلول مقترحة، ع٣،٤ مجلة جامعة بنغازي العلمية - جامعة بنغازي – ليبيا، ٢٠١٣.

- ريم عبدالحليم: الاقتصاد غير الرسمي فى الشركات الصغيرة والمتوسطة فى مصر – تعريف ومراجعة تشريعية، بحث منشور على موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة.

- أ.د/ نبيل جعفر عبد الرض، أ.د/ سامي هاشم فالح : اقتصاد الظلفي العراق، مجلد ٣٥ العدد ٤٠٤، مجلة المستقبل العربي ، لبنان، ٢٠١٢، ص ٧٦.

ج- المؤتمرات والنداوات:

- أ.د/ محمود السيد الناغي: خريطة طريق لصياغة نظام ضريبي ملائم فى مصر، المؤتمر الضريبي الثامن عشر للجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب - نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة، القاهرة، ٢٠١٢.

د- التقارير الدورية:

- الأمم المتحدة: أهداف التنمية المستدامة، ٢٠١٥.

- مكتب العمل الدولي: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس (١) مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٣ ، جينيف، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.

- وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري: رؤية مصر ٢٠٣٠، القاهرة، ٢٠١٥.

ثانيًا - المراجع باللغة الإنجليزية.

- the African Development Bank: "Addressing informality in Egypt" Working Paper - North Africa Policy Series, Coted'Ivoire, 2016.
- Dan Cristian: "Duran The components of sustainable development - a possible approach", 4th World Conference on Business, Economics and Management, WCBEM, Politehnica University Timisoara□Management Faculty, Romania, 2015.
- David Griggs: "An integrated framework for sustainable development goals", article,E&S, VOL. 19, NO. 4 , Art. 49.
- David Griggs: "Sustainable development goals for people and planet", Macmillan Publishers,London,2013.
- Friedrich Schneider, Andreas Buehn and Claudio E. Montenegro: "Shadow Economies All over the World New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007", WPS5356, The World Bank, Washington, 2010.
- Leandro Medina, Friedrich Schneider: "Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years?", IMF Working Paper, WP/18/17 , Washington, 2018.
- Rachel Emas: "The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles",Springer Press, London.
- Salvatore Capasso: Financial development and the underground economy",Article, Journal of Development Economics, USA, 2013.
- Rajeev K. Goel, James W. Saunoris and Friedrich Schneide: "Growth in the Shadows: Effect of the Shadow Economy on U.S. Economic Growth over More Than a Century", IZA – Institute of Labor Economics, IZA DP No. 10705, Germany, 2017.
- Taha Kassem: «Formalizing The Informal Economy: Arequiredstate Regulatory And Institutionalapproach Egypt As A Case Study»,International Journal of Humanities and Social Sciences , Vol. 4, No 1, Jan 2014.

Abstract

«The phenomenon of the Shadow EconomyGrowing and its Reflections on Egypt's Vision for Sustainable Devolopment 2030»

Dr. ahmed abdulsattar ahmed tammam

The study dealt with the phenomenon of the shadow economy and its reflection on Egypt's vision for sustainable development 2030. The importance of this subject is attributed to the sector's share of the large percentage of GDP. In light of this, it is necessary to identify the shadow economy, sustainable development and its reality in Egypt. The first is to see Egypt's sustainable development in order to reach a real vision to integrate of that sector has been the study to answer these questions.

Keywords: sustainable development, shadow economy, Informal economy, Tax Reforms, Electronic payment system.